

التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولاً - المقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٨٨٠ (٢٠٠٩)، ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وطلب إلى أن أقدم تقريراً عن الحالة في كوت ديفوار وعن التقدم المحرز في تحقيق النقاط المرجعية الرئيسية المقترحة في تقرير المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/2009/21). ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي استجرت منذ تقديم تقرير المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (S/2009/495) حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وترد النقاط المرجعية ومؤشرات التقدم في المرفق الأول لهذا التقرير.

ثانياً - الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة الأمنية في البلد مستقرة عموماً خلال الفترة قيد الاستعراض، وإن شهدت زيادة في عمليات السطو المسلح وغيرها من الأنشطة الإجرامية، وخاصة في المنطقة الغربية. وأسفرت اعتداءات قطاع الطرق المسلحين بالبنادق الهجومية والسواطير عن مقتل ١٦ شخصاً وأسهم ذلك في نشوء إحساس باستمرار انعدام الأمن في مناطق دويكوي وغينغو وبانغولو بوجه خاص. وإضافة إلى ذلك، وقعت مصادمات عقب بداية السنة الدراسية، بين جماعتين متنافستين من الطلاب في ٢١ أيلول/سبتمبر في دويكوي وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر في أييدجان أخلت بعمليات تسجيل الطلاب وأدت إلى حدوث أضرار مادية.

ثالثاً - حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي

٣ - رغم تأجيل الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أحرز تقدم في تنفيذ المهام المتعلقة بتحديد هوية الناخبين وإجراء الانتخابات المنصوص عليها في اتفاق واغادوغو السياسي، بما في ذلك نشر القائمة الانتخابية المؤقتة في جميع أرجاء البلد، ومباشرة عملية الطعن، وإقرار أهلية جميع المرشحين الرئيسيين للانتخابات الرئاسية.

٤ - وظل التقدم محدوداً في تنفيذ الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي، الذي يتعلق بترع السلاح وإعادة توحيد البلد. بيد أن الرئيس لوران غباغبو وقّع في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر عدة مراسيم بشأن إعادة توحيد قوات الدفاع والأمن، يتوقع أن تسهم في تعزيز أمن العملية الانتخابية.

ألف - الانتخابات

٥ - لقد ذكرت في تقرير الأخير أن الهيئات الفنية، من قبيل معهد الإحصاءات الوطني واللجنة الوطنية للإشراف على تحديد الهوية، وكذلك شركة خاصة متعاقد معها من فرنسا تسمى شركة ساجيم (Sagem)، تواصل جهودها لاستكمال تجهيز البيانات المتعلقة بتحديد هوية الناخبين وتسجيلهم. وقد استكملت هذه العمليات، التي شملت بيانات وردت من الإيفواريين المقيمين في الخارج، في أيلول/سبتمبر، وقدمت النتائج إلى الرئيس غباغبو في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وتم تحديد هوية ما مجموعه ٦ ٥٩٣ ٧٨٣ فرداً، سجل منهم ٢ ٣٨٤ ٢٥٣ فرداً باعتبارهم ناخبين. غير أن هوية ٢,٧ مليون ناخب من أصل الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٦,٣ ملايين ناخب لا تزال غير مؤكدة.

٦ - وعقب فحص إضافي بمقارنة هذه البيانات مع السجلات التاريخية، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر أن ٥ ٣٠٠ ٥٨٦ فرداً مسجلين في القائمة الانتخابية المؤقتة قد أكدت هويتهم في حين لم تؤكد بعد هوية ١ ٠٣٣ ٩٨٥ فرداً. وأشارت اللجنة إلى أن الأفراد المعنيين ستتاح لهم الفرصة لتأكيد أهليتهم خلال عملية الطعن.

٧ - وفي بيان صادر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت اللجنة أن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ سوف تؤجل نتيجة للتأخير الحاصل في إعداد القائمة الانتخابية المؤقتة ونشرها. إذ نشرت هذه القائمة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ثم بدأت عملية الطعن في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ويتوقع

أن تنتهي عملية الطعن في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتفيد إحصاءات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن ٨٣٦ ٣٢٨ طعنا من أصل الطعون التي تلقتها المكاتب المحلية للجنة الانتخابية المستقلة البالغ عددها ٧٨٩ ٣٩٦ طعنا قد حظيت بالموافقة بحلول ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٨ - وساعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في توزيع القائمة الانتخابية المؤقتة على جميع اللجان الانتخابية المحلية من خلال تقديم الدعم اللوجستي الذي قدمته اللجنة الانتخابية المستقلة. كما قدمت الدعم لنقل المواد الانتخابية من ميناء أبيدجان إلى مخازن اللجنة في أبيدجان وياموسوكرو، وهي عملية اكتملت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوة على ذلك، عززت البعثة تخطيطها الاستشراقي لتوزيع المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة على اللجان الانتخابية المحلية.

٩ - وفي الوقت ذاته، عززت البعثة جهودها الرامية إلى تنسيق أنشطة مراقبة الانتخابات. ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، حددت بمزيد من الدقة طرائق التعاون بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثات المراقبة الدولية خلال اجتماع عقده أصحاب المصلحة المعنيون، بمن فيهم ممثلو الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومعهد الانتخابات في جنوب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، ومركز كارتر، والمعهد الديمقراطي الوطني. وقد عقد هذا الاجتماع عقب سلسلة من بعثات التقييم التي أوفدها إلى كوت ديفوار كل من الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، واليابان. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أرسل مركز كارتر ١٠ مراقبين لفترة طويلة من أجل رصد عملية الطعن.

١٠ - وفي تلك الأثناء، أقر المجلس الدستوري في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر أهلية ١٤ مرشحا من المرشحين العشرين لخوض غمار الانتخابات الرئاسية، ومن بينهم امرأة. وتمشيا مع اتفاق بريتوريا لعام ٢٠٠٥، أقر المجلس الدستوري ترشيحي زعيم المعارضة الرئيسيين، هنري كونان بيديه من الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار والحسن واتارا من تجمع الجمهوريين. كما أقر ترشيح الرئيس غباغبو.

١١ - وواصلت الأحزاب السياسية القيام بأنشطة الإعلام والتوعية في جو هادئ عموما. ونظم زعيم الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، هنري كونان بيديه، حملات في هذا الإطار في أبيدجان وفي الجزء الشمالي من البلد. ومن جانبه، نظم زعيم حزب تجمع الجمهوريين، الحسن واتارا، حملات للتوعية في الجزء الغربي من البلد وفي منطقة ززن في الجزء الشمالي الشرقي من البلد. وفي الوقت ذاته، زار الرئيس غباغبو منطقة ورودوغو في الجزء الشمالي من البلد في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر قبل انطلاق الحملة الانتخابية الرسمية.

١٢ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، وخلال اجتماع للإطار الاستشاري الدائم برئاسة ميسر عملية السلام الإيفوارية، الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، أيدت الأحزاب الإيفوارية جدولاً زمنياً جديداً لتنفيذ المراحل الرئيسية المتبقية من العملية الانتخابية، بما فيها إكمال ونشر القائمة الانتخابية النهائية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وتوزيع بطاقات الهوية وبطاقات الناخبين، وإجراء الحملة الانتخابية في شباط/فبراير ٢٠١٠. وفي إطار هذا الجدول الزمني، ستجرى الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بحلول نهاية شباط/فبراير أو بداية آذار/مارس ٢٠١٠.

باء - إعادة توحيد البلد والمسائل المتعلقة بالأمن

١٣ - ينص الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي، الموقع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، على طرائق إنحاز المهام التالية: (أ) نزع سلاح مقاتلي القوى الجديدة السابقين وتفكيك الميليشيات؛ و(ب) إعادة توحيد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية؛ و(ج) إعادة بسط إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك السلطات المحلية، وهيئة القضاء، وإدارة المالية والجمارك؛ و(د) تطبيق مركزية شؤون الخزانة.

نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتفكيك الميليشيات

١٤ - أفاد البرنامج الوطني لإعادة الإدماج والتأهيل المجتمعي أن ما مجموعه ٣١٢ ٤ من مقاتلي القوى الجديدة تم تسريحهم بعد عمليات تمت في مختلف المواقع بالجزء الشمالي من البلد في الفترة من ٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، مما رفع مجموع عدد المقاتلين السابقين المسرحين ليصل إلى ١٦ ٠٨١ مقاتلاً سابقاً. غير أن من المقدر أن عناصر تابعين للقوى الجديدة يبلغ عددهم ١٢ ٠٠٠ لم يتم بعد تسريحهم. ولم يستفد من المساعدة على إعادة الإدماج سوى بضعة من المسرحين فعلاً. وأشارت المؤسسات الوطنية المسؤولة إلى أن التمويل الحكومي الخاص ببدايات تسريح المقاتلين السابقين والميليشيات لم يقدم. وفي ذلك الحين، لم يحرز أي تقدم في العمليات الرامية إلى تفكيك الميليشيات الموالية للحكومة.

١٥ - وكما لوحظ في تقريره السابق، من الأهمية بمكان مواصلة برنامج المشاريع الصغرى، الذي يوفر مساعدة في مجال إعادة الإدماج تلي احتياجات المقاتلين السابقين، والميليشيات، والشباب والنساء المتضررين من النزاع كتدبير مؤقت. وحتى الآن، وفر ٥٢٦ مشروعاً صغيراً فرصاً لإعادة إدماج ٤٨٣ ٣ مستفيداً. وأكدت نتائج تقييم أجري داخلياً وخارجياً للبرنامج خلال الفترة قيد الاستعراض أن المشاريع الصغرى أسهمت في إيجاد بيئة مستقرة عموماً. وفي ضوء التأخر في تنفيذ برنامج الحكومة لإعادة الإدماج، وبالنظر إلى

ضرورة الحفاظ على بيئة آمنة خلال الانتخابات، هناك حاجة إلى تمويل إضافي من الشركاء لدعم تلك الجهود القيمة المبذولة في مجال إعادة الإدماج، فضلا عن عمليات إعادة الإدماج الطويلة الأمد.

إعادة توحيد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية

١٦ - في إطار الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي، كان مقررا أن ينضم مؤقتا ٤٠٠ من أفراد القوى الجديدة إلى الشرطة والدرك الإيفواريين لتوفير الأمن خلال العملية الانتخابية. وإضافة إلى ذلك، كان مقررا أن ينضم ٥٠٠ من أفراد القوى الجديدة إلى الجيش الموحد في غضون سنتين من توقيع الاتفاق التكميلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. لكن تنفيذ أحكام الاتفاق التكميلي تلك أعاقته المفاوضات المطولة بشأن مواعمة الرتب في صفوف أفراد القوى الجديدة واستمرار محدودية قدرات مركز القيادة المتكاملة، الذي أنشئ لتنفيذ جميع أحكام اتفاق واغادوغو السياسي المتعلقة بالأمن.

١٧ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع الرئيس غباغبو عدة مراسيم بشأن مواعمة رتب عناصر القوى الجديدة، بما في ذلك ترفيع رئيس أركان القوى الجديدة، الجنرال سومايلا باكاويكو، والمستشار العسكري لرئيس الوزراء، العقيد ميشيل غو، إلى رتبة عميد. وأوضحت مراسيم أخرى وضع ٣٤٠ فرد من أفراد القوى الجديدة الذين يتوقع أن يساعدوا في تأمين العملية الانتخابية ونصت على إدماج ٣٠٠ من عناصر المساعدة الأمنية التابعين للقوى الجديدة الذين دربتهم البعثة في عام ٢٠٠٦، وعددهم ٦٠٠ عنصر، في صفوف قوات الدرك الإيفواري. ولكن لم يتم بعد التوقيع على مرسوم إدماج العناصر الـ ٣٠٠ المتبقين في صفوف قوات الشرطة الإيفوارية. ولم يبت في المرسوم المتعلق برتبة قادة مناطق القوى الجديدة ريثما يتم التوصل إلى اتفاق على تاريخ تقاعدهم من الجيش.

١٨ - وبينما واصلت الأولوية المختلطة الستة المنشأة على طول حدود منطقة الثقة السابقة عملها بالرغم من المشكلات المالية واللوجستية، تم مؤقتا تعليق إيفاد نحو ٦٠٠ من أفراد الأمن المختلطين إلى بواكي وأبيدجان لكفالة أمن الانتخابات. ويفيد تقييم أجرته مؤخرا القوات العسكرية الإيفوارية أنه لن ينشر قبل أسبوعين من إجراء الانتخابات سوى ٢٠٠٠ من الأفراد الـ ٨٠٠٠ المقرر نشرهم (٤٠٠٠ فرد من كل من القوى الجديدة وقوات الشرطة والدرك الإيفوارية). وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، دشّن وزير الدفاع في كوروغو لواء مختلطا قوامه ١٠٠ عنصر تقريبا. وصادف هذا التدشين انطلاق المرحلة الأولى من عملية تنصيب مراكز شرطة وألوية مختلطة من ١٠٠٠ عنصر في ١٠ مدن أخرى في وسط البلد وشماله وغربه. وكما ذكرت في تقرير الأخير، لا يزال عناصر القوى الجديدة في تلك الألوية المختلطة ينتظرون تلقي مرتباتهم.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام وفد من الفريق العامل الإيفواري الذي أنشئ لمعالجة إصلاح وإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن الإيفوارية بزيارة لبوروندي للاستفادة من أفضل الممارسات في تجربة هذا البلد في مجال إعادة توحيد القوات المتحاربة السابقة. وعقب هذه الزيارة، عقدت حلقة دراسية بشأن إصلاح قطاع أمني أوسع يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر في أبيدجان بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب رئيس الوزراء. وضم المشاركون أفراد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية والقوى الجديدة، وممثلين من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ووحدة إصلاح القطاع الأمني التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام. ومن المتوقع أن تساعد استنتاجات الحلقة الدراسية وتوصياتها في تحديد جهود إصلاح وإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن وأن يستفاد منها في صياغة مشاريع التشريعات المتعلقة بالمسائل العسكرية والأمنية.

إعادة بسط سلطة الدولة وإعادة توحيد الخزنة

٢٠ - ظل مسؤولو الدولة المحليون في الجزء الشمالي من البلاد يواجهون صعوبات في ممارسة سلطتهم الكاملة نظرا للتفاوت الذي يعتري عملية نشر وحدات العمليات من مركز القيادة المتكاملة، على الرغم مما أوردته التقارير في وقت سابق من تنظيم احتفال لنقل السلطة من قادة مناطق القوى الجديدة إلى السلطات المحلية. وفي الوقت نفسه، استمرت عملية إعادة نشر مسؤولي الدولة بوتيرة بطيئة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ثبتت وزارة التعليم ما مجموعه ١٠٩٩ من المدرسين المتطوعين، في حين أرسلت أعداد إضافية من موظفي الدعم لتعزيز حكام المقاطعات ونوابهم في الشمال.

٢١ - وظل التقدم المحرز نحو إعادة توحيد خزنة الدولة محدودا. فرغم ما بذل من جهود لاستعادة عمليات سلطات كوت ديفوار لتحصيل الإيرادات في الجزء الشمالي من البلد، فإن القوى الجديدة تواصل جباية وتحصيل الضرائب والإيرادات الجمركية. وتم إصلاح مكاتب الشباك الوحيد الإقليمية، حيث تجتمع خدمات الجمارك والضرائب والتسجيل، وجُهزت وزُودت جزئيا بالموظفين في بواكي وكوروغو ومان. ونفذت تلك المكاتب أنشطة لتوعية دوائر الأعمال بهدف إعادة وضع قائمة موثوق بها لدفعي الضرائب. غير أنه لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بإعادة نشر موظفي الجمارك، وما زالت عناصر القوى الجديدة تتولى تسيير الأمور في كافة نقاط العبور الحدودية في الشمال.

٢٢ - وقد أحرز بعض التقدم نحو استعادة سلطان القضاء ومؤسسات العدالة في الشمال. فجميع المحاكم البالغ عددها ١١ محكمة أعيد فتحها رسميا، رغم أن محاكم بواكي وكوروغو ما زالت تفتقر إلى العدد المطلوب من الموظفين حتى تتمكن من العمل بكامل طاقتها.

ولا يزال عدد من القضاة ينتظرون تعيينهم بصفة رسمية حتى يلتحقوا بأماكن عملهم في مختلف أنحاء البلد. ونتيجة لذلك، تتولى المحاكم المسائل الإدارية في المقام الأول، مثل إصدار شهادات الميلاد وشهادات الجنسية وشهادات السوابق الجنائية. وتظل القضايا الجنائية في معظمها دون متابعة قضائية، وأحد أسباب ذلك الافتقار إلى ضباط الشرطة القضائية.

٢٣ - ورغم إصلاح كافة المرافق السجنية في الجزء الشمالي من البلد البالغ عددها ١١ مرفقا، فإن ٥ منها فقط جاهزة للعمل. وتديرها القوى الجديدة في انتظار إعادة نشر موظفي السجون التابعين لسلطات كوت ديفوار. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، أفاد أحد كبار ضباط القوى الجديدة أن وزارة العدل ستعيد نشر موظفي السجون في مناطق الوسط والشمال والغرب من البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وواصلت البعثة تقديم المشورة الفنية للوزارة ويسر عملية تدريب ١٤٤ من موظفي السجون في كوت ديفوار. وفي الوقت نفسه، لا تزال حالة الاكتظاظ والظروف الرهيبة سائدة في مرافق السجون في الجنوب.

رابعا - توفير التمويل لتنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي

٢٤ - استمرت الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل حشد الأموال اللازمة لدعم تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي. فقد ظل الصندوقان المشتركان اللذان أنشأهما ويديرهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم العملية الانتخابية و”البرنامج الوطني للخروج من الأزمة” يتلقيان التمويل الخارجي. وصُرف نحو ٢٥,٦ مليون دولار في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ من أصل مبلغ مجموعه ٤٨ مليون دولار مخصص لدعم العملية الانتخابية. وقد صُرف نحو ١٣ مليون دولار من الصندوق المشترك الثاني من أصل مبلغ ١٨ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وذلك لدعم عدد من المبادرات، منها إعادة بسط إدارة الدولة، وعودة المشردين داخليا، وبرامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين. ووافق مكتب دعم بناء السلام في تشرين الثاني/نوفمبر على تخصيص مبلغ إضافي قدره ١,٥ مليون دولار لدعم عملية تيسير اتفاق واغادوغو السياسي. وبالنظر إلى أهمية مواصلة دعم عملية التيسير السياسية، يجري استكشاف سبل إضافية للحصول على المساعدة المالية.

خامسا - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ألف - العنصر العسكري

٢٥ - بلغ القوام العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ما عدده ٣٩١ فردا، منهم ١٠٦ جنود، و ١٨٩ مراقبا عسكريا، و ٩٦ من ضباط الأركان، مقابل حد أقصى مأذون به يبلغ ٤٥٠ فردا حسب قرار مجلس الأمن ١٨٨٠ (٢٠٠٩). وتضم القوة ٩٦ امرأة. وقد اكتمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ نشر سرية هندسية مصرية لتحل محل السرية الهندسية الفرنسية التي أعيدت إلى الوطن.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، أصدرت البعثة أمرا عسكريا جديدا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وفقا لمفهوم العمليات وقواعد الاشتباك المنقحين. وعلاوة على ذلك، قامت قوات البعثة، بعد تدهور الحالة في غينيا، بزيادة عمليات مراقبة الحدود، بما في ذلك تكثيف الدوريات الجوية والبرية.

٢٧ - كما وضعت اللمسات الأخيرة على خطة أمنية متكاملة لقيام البعثة بتقديم الدعم العسكري والدعم في مجال الشرطة لكفالة أمن العملية الانتخابية. وإضافة إلى ذلك، يجري استكمال ترتيبات التخطيط الرامية إلى تعزيز البعثة مؤقتا بقوات وأصول تُجلب من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، حسب الحاجة، في إطار التعاون بين البعثتين. وقد اقترح الرئيس غباغبو والرئيس كومباوري الذي يتولى مهام الميسر أن تُنشر في كوت ديفوار لفترة محدودة من ثلاثة أشهر وحدة عسكرية من بوركينا فاسو يصل قوامها إلى ٥٠٠ جندي في إطار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أجل تعزيز الترتيبات الأمنية الخاصة بالانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار المتوقع إجراؤها بحلول آذار/مارس ٢٠١٠. وفي انتظار الموافقة النهائية لمجلس الأمن على الترتيبات، تقوم الأمانة العامة بتقييم قدرات الوحدة المقترح نشرها ومدى إمكانية نشرها السريع.

٢٨ - ولا تزال قوة ليكورن الفرنسية تضم ٩٠٠ جندي ينتشرون بشكل رئيسي في منطقة أييدجان. ومدد مجلس الأمن بموجب قراره ١٨٨٠ (٢٠٠٩) الإذن الذي منحه لقوة ليكورن لتوفر الدعم للبعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

باء - عنصر الشرطة

٢٩ - بلغ قوام شرطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ما عدده ١٣٨ ١ فردا موزعين على وحدات الشرطة المشكلة البالغ عددها ست وحدات، وضم هذا العدد ٣٩٤ من ضباط الشرطة، من بينهم ١٢ امرأة، فضلا عن ٧٤٤ ضابطا. وقوام عنصر الشرطة المأذون به هو ٢٠٠ ١ فرد. وواصل عنصر الشرطة في البعثة على مدى الأشهر الثلاثة الماضية تقديم الدعم والمشورة للشرطة والدرك في كوت ديفوار، وكذلك لمركز القيادة المتكاملة، بما في ذلك من خلال تحسين طرائق تقاسم المواقع بالنسبة للضباط المنتشرين في شمال البلد وغربه.

٣٠ - وواصلت البعثة وضع وتنفيذ مشاريع بناء القدرات في مجال الطب الشرعي وحفظ النظام. إذ نظمت تدريبا على حفظ النظام لصالح وحدات الدرك والشرطة الإيفوارية لتزويد المستفيدين بالمهارات اللازمة للنهوض بمهام إنفاذ القانون بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

سادسا - حقوق الإنسان

٣١ - ظلت انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة ولكن المعزولة تحدث بوتيرة مرتفعة. فقد أسفرت اعتداءات بلغ مجموعها ١٢٦ اعتداء ارتكبها أفراد مسلحون لم يتسن تحديد هويتهم عن مقتل ١٦ شخصا، غير أن الشرطة المحلية لم تنفذ سوى ١٠ اعتقالات. وواصل اتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار استخدام العنف والإكراه ضد المدرسين والطلاب. وشن العاملون في قطاع التعليم وفي قطاعات أخرى من الخدمة المدنية إضرابات للمطالبة بدفع متأخرات مستحقاتهم وتحسين ظروف عملهم، مما أعاق التمتع بالحق في التعليم.

٣٢ - وفي منطقتي الشمال والجنوب من البلد، مارست عناصر من قوات الدفاع والأمن على السكان المدنيين القوة المفرطة، وأساليب الاختطاف، والاعتقال والاحتجاز بصورة غير قانونية، وسوء المعاملة، والابتزاز، والتدخل غير المشروع في الممتلكات الخاصة. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، اختطف اثنان من أنصار تجمع الجمهوريين، وهو حزب سياسي معارض، في حي يوبوغون سانتيه على يد عناصر من مركز قيادة عمليات الأمن. وتم احتجازهما بصورة تعسفية في مقر تلك القيادة في أبيدجان لأكثر من شهر قبل نقلهما إلى السجن المركزي في أبيدجان حيث يحتجزان حاليا للاشتباه في ارتكابهما جرائم غير محددة ضد أمن الدولة.

٣٣ - وواصلت البعثة عملية إذكاء الوعي بقواعد حقوق الإنسان ومبادئها عن طريق تنظيم أنشطة للتوعية. وقامت أيضا بمساعدة الحكومة في وضع برنامج خمسي للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. واستضافت البعثة من ٢٣ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر الاجتماع التشاوري الثالث لكبار ممثلي المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في غرب أفريقيا. واعتمدت خطة عمل تتناول أهم التحديات التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، ومشاركة المرأة في عمليات السلام، والهجرة، واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، ولجان تقصي الحقائق والمصالحة، وحماية حقوق الإنسان أثناء العملية الانتخابية. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قامت البعثة بتيسير جهود إنشاء هيئة لحماية حقوق الإنسان خلال العملية الانتخابية تضم ٣٠ منظمة من منظمات حقوق الإنسان المحلية. والهدف الأساسي من إنشاء الهيئة هو أن تقوم تلك المنظمات مجتمعة بتنظيم دورات تدريبية في التربية المدنية، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، والتأكد من تقييد جميع الأطراف بمدونة قواعد السلوك التي وقعت عليها الأحزاب السياسية، ومن التقييد بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان قبل الانتخابات الرئاسية وأثناءها وبعدها.

الشؤون الجنسانية

٣٤ - وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٠ (٢٠٠٩) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، واصلت البعثة تعزيز قدرات الجماعات النسائية المحلية ومشاركة تلك الجماعات في العملية الانتخابية. ويسرت البعثة تنظيم دورات تدريبية شتى لقادة المنظمات والشبكات في أبيدجان وغيرها من مناطق البلد، مستهدفة أكثر من ٢٠٠ مشارك.

٣٥ - وفي الوقت نفسه، استمرت ممارسات العنف الجنسي والعنف الجنساني والممارسات التقليدية الضارة في أجزاء كثيرة من البلد، وظلت في معظمها دون عقاب. فقد أُبلغ على ما لا يقل عن ٢٠ حالة من حالات الاغتصاب والاعتصاب الجماعي. وعلاوة على ذلك، أفيد بوقوع ٢١ حالة من حالات الاتجار بالبشر في أبيدجان وأوديبيي وسوبريه، منها ما وقع بهدف تشغيل الأطفال، وضحاياها من بوركينافاسو، ومنها ما وقع لاستغلال الفتيات جنسيا، وضحاياها من نيجيريا. وبالنظر إلى استفحال الأوضاع على هذا النحو، واصلت البعثة اتصالاتها مع الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي في إطار حملة الأمم المتحدة لإنهاء العنف الجنسي والعنف الجنساني.

حماية الأطفال

٣٦ - واصلت البعثة إدماج اعتبارات حماية الأطفال وحقوق الطفل في جميع أنشطتها وفقا لقراري مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣). فقد تلقى ما مجموعه ١٠٣٥ من أفراد حفظ السلام، منهم ٧١ مدنيا، إحاطة شاملة عن الشواغل والمعايير المتعلقة بحماية الأطفال، مع التركيز بوجه خاص على تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وعلاوة على ذلك، وفرت البعثة التدريب لما عدده ٧٤٨ من الجهات المعنية على الصعيد الوطني، بما في ذلك ضباط الشرطة وقادة المجتمعات المحلية. وعززت البعثة حوارها مع قوات الدفاع والأمن بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الطفل والعنف الجنسي في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. بالإضافة إلى ذلك، شاركت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية في بذل مساع لدى وزارة الأسرة والمرأة والرعاية الاجتماعية من أجل تعزيز المنظومة الوطنية لحماية الأطفال.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٧ - واصلت البعثة، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومركز القيادة المتكاملة، تنفيذ مشروعها المشترك لتوعية ٢٩٠ من المقاتلين السابقين بقضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك بهدف إدماج هذه القضايا في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بالإضافة إلى ذلك، عملت البعثة مع وزارة مكافحة الإيدز والمنظمات المحلية غير الحكومية لتوعية ٣٣ من نزلاء السجون بقضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقامت البعثة أيضا بتوعية ٤٥٦ من موظفيها بالفيروس، وتدريب ٥٣ ممن يُعهد إليهم بتثقيف أقرانهم. واستفاد ما مجموعه ٥٧٥ من أفراد البعثة المدنيين والعسكريين من خدمات المشورة والفحص السرية والطوعية.

سابعاً - الحالة الإنسانية

٣٨ - ظلت الأنشطة الإنسانية مركزة على الأولويات الاستراتيجية التي وضعتها لعام ٢٠٠٩ اللجنة المشتركة بين الوكالات لتنسيق الشؤون الإنسانية في كوت ديفوار، وهي إعادة إدماج المشردين داخليا وحمايتهم، في الجزء الغربي من البلد بدرجة كبيرة، والتصدي لسوء التغذية في المنطقة الشمالية من البلد. وفي هذا الصدد، قامت البعثة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني بتعزيز التعاون مع السلطات المحلية لرصد ودعم عودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم. فقد عاد طواعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٨ ٧٥٤ شخصا إلى مناطقهم الأصلية في المنطقة الغربية، ليصل مجموع العائدين إلى ٨٨ ٧٩٠ شخصا

منذ أن بدأ برنامج العودة الطوعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ولا تزال الأعداد المتبقية من المشردين داخلياً البالغ عددهم حوالي ٣٣ ٠٠٠ شخص يعيشون مع أسر مضيفة في محافظتي بلوليكن وغيلو أساساً. وما فتئت التراعات على ملكية الأراضي في بعض مناطق العودة تؤثر سلباً على آفاق إعادة إدماج العائدين اقتصادياً واجتماعياً بصورة مستدامة.

٣٩ - وقد أظهرت نتائج استقصاء تغذوي في إطار مبادرة الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية أجراه البرنامج الوطني للتغذية في تموز/يوليه ٢٠٠٩، بالتعاون مع اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، حدوث تحسن في المناطق المتضررة من سوء التغذية الحاد التي تشملها أنشطة الشركاء في المجال الإنساني. بيد أن سوء التغذية المزمن في صفوف الأطفال دون سن الخامسة بلغ ٤٠ في المائة في سبع مناطق من المناطق الثماني التي شملتها الدراسة الاستقصائية في شمال وغرب البلد. وكشفت الدراسة الاستقصائية المتعمقة للأمن الغذائي أن ١٢,٦ في المائة من أسر المناطق الريفية تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

ثامنا - الإنعاش الاقتصادي

٤٠ - في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس صندوق النقد الدولي على الاستعراض الأول للبرنامج الاقتصادي لكوت ديفوار في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، وقدم دعماً للميزانية قدره ٥٧ مليون دولار. واستفادت كوت ديفوار أيضاً من قيام فرنسا بإلغاء دينها الثنائي وقدره ٤٥٥ مليون دولار وإعادة هيكلة خدمة ديونها المتبقية. وإضافة إلى ذلك، وافق نادي لندن للدائنين من القطاع الخاص في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على تخفيض ديون كوت ديفوار بمقدار ٥٣٦ مليون دولار، عقب تخفيف الديون الذي حصلت عليه من نادي باريس كما ذكرت في تقريره السابق.

تاسعا - رصد وسائط الإعلام وشؤون الإعلام

٤١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالاشتراك مع وزارة الاتصالات والمؤسسات التنظيمية في كوت ديفوار، برنامجها لتدريب وتوعية الممارسين في وسائط الإعلام الإيفوارية، مع التركيز على دور وسائط الإعلام وطرائق التغطية الإعلامية خلال الفترة الانتخابية. وفي ذات الوقت، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن طريق محطاتها الإذاعية توعية السكان بعملية السلام، مع التركيز بوجه خاص على العملية الانتخابية وطرائق المشاركة في عملية الطعن. وواصلت البعثة أيضاً أنشطتها في مجال التوعية الرامية إلى تقوية الترابط الاجتماعي داخل المجتمعات وفيما بينها والمساهمة في إيجاد بيئة سلمية طوال الفترة الانتخابية.

عاشرا - سلوك الموظفين وانضباطهم

٤٢ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تلقت البعثة تقارير عن ادعاءات بارتكاب بعض أفراد إحدى الوحدات العسكرية التابعة لها جرائم استغلال واعتداء جنسيين، قد تكون حدثتا في عام ٢٠٠٦ ويبدو أنها تتعلق بقُصّر. وعند تلقي الادعاءات، أوفدت البعثة فورا فريقا للتقييم إلى المنطقة التي أُبلغ عن حدوث الادعاءات فيها وأبلغت مكتب خدمات الرقابة الداخلية بهذا الموضوع. إن سياسيي المتمثلة بعدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين تحظر صراحة العلاقات الجنسية مع أي شخص يقل عمره عن ١٨ عاما، وتنهى بقوة عن العلاقات مع المستفيدين من المساعدة. وقد أبلغت سلطات البلد المعني المساهم بالقوات وطلب منها التحقيق في الادعاءات وفقا لمذكرة التفاهم النموذجية المنقحة بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات. وقد عاد الأفراد الذين وجهت إليهم الادعاءات إلى بلدهم الأصلي في إطار التناوب المعتاد.

٤٣ - وإضافة إلى الشروع في إجراءات التحقيق وفقا لقواعد وأنظمة الأمم المتحدة، نفذت البعثة تدابير محددة إضافية لإنفاذ الامتثال لسياسي ومنع تكرار مثل هذه الاعتداءات. وفي تلك الأثناء، واصلت البعثة حملتها للتوعية العامة بشأن معايير السلوك المطبقة. ونظمت حلقتنا عمل بشأن تنفيذ استراتيجيات لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين ومعالجتهم، من خلال تدابير تشمل مساعدة الضحايا، وشارك فيهما أفراد من الحكومة والمجتمع المدني الإيفواري، وكذلك موظفون من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

حادي عشر - سلامة الموظفين وأمنهم

٤٤ - لا تزال الحوادث الناجمة عن البيئة الأمنية الهشة منتشرة، ومنها جرائم المدن وقطع الطرق والابتزاز والاعتصاب والقتل وقد راجعت البعثة تقييمها للمخاطر الأمنية والتدابير المتعلقة بتخفيف حدتها، من خلال جملة إجراءات منها استكمال خطة الأمن الداخلي والعمليات المتصلة بها في جميع مناطق انتشار البعثة، من أجل تخفيض مستوى تعرض الموظفين لمخاطر التهديدات المباشرة وغير المباشرة. وستواصل البعثة تعديل خططها الأمنية المتكاملة للانتخابات وفقا للترتيبات التي تضعها سلطات البلد المضيف ومركز القيادة المتكاملة على وجه الخصوص، لكفالة أمن العملية الانتخابية.

ثاني عشر - الآثار المالية

٤٥ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٩/٦٣ مبلغا قدره ٤٩١,٨ مليون دولار للإبقاء على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، فإن كلفة الإبقاء على العملية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ستقتصر على المبالغ التي أقرتها الجمعية العامة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ١٣٢,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية ٧٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المتأخرة السداد لجميع عمليات حفظ السلام حتى نفس التاريخ ٢٠٦٣,٦ مليون دولار. ورُدت تكاليف القوات بالنسبة للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛ كما ردت جزئيا تكاليف المعدات المملوكة للوحدات.

ثالث عشر - ملاحظات

٤٦ - بالرغم من تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كان مقررا إجراؤها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ظلت العملية الانتخابية في مسارها واكتسبت التحضيرات زخما مشجعا. ويسر الحوار المستمر والإجراءات المنسقة فيما بين الأطراف والمؤسسات الإفوارية التقدم المحرز حاليا. وأحث الأطراف وكذلك المؤسسات الوطنية المسؤولة على أن تحافظ على هذا الزخم من أجل إنجاز المهام المتبقية في الوقت المناسب.

٤٧ - ويشكل نشر القائمة الانتخابية المؤقتة معلما مهما على طريق تنظيم الانتخابات. كما أن التقدم المحرز حتى الآن في معالجة الطعون أمر مشجع. وتمشيا مع ولاية التصديق المخولة لممثلي الخاص، فقد أقر علنا القائمة الانتخابية المؤقتة والإجراءات التي اتبعت في توليفها. وفي هذا الصدد، أبرز الحجم المقبول والتكوين المتوازن لتلك القائمة المؤقتة من حيث الإنصاف الجغرافي وإدراج الأسماء التي جُمعت خلال عمليات تحديد الهوية، بما في ذلك عمليات المحاكم المتنقلة وإعادة إنشاء السجلات المدنية. وهذا يبشر بإمكانية إنجاز قائمة انتخابية نهائية ذات مصداقية. وإضافة إلى ذلك، أبدت الأطراف الإفوارية روحا توافقية بقبول إجراء عمليات إضافية لتجهيز البيانات من أجل التقليل أكثر من عدد الأسماء غير المؤكدة في القائمة الانتخابية المؤقتة. وأحث اللجنة الانتخابية المستقلة وشركاءها التقنيين على القيام بإعداد القائمة الانتخابية النهائية بنفس الشفافية والمصداقية.

٤٨ - وسيتطلب تنفيذ المراحل الدقيقة المتبقية تحضيراً للانتخابات استمرار انخراط المجتمع الدولي، في مجالات منها تأمين العملية الانتخابية. وأشجع الأطراف الإيفوارية على المضي قدماً في نشر ألوية مختلطة في جميع أنحاء البلد. وستواصل البعثة تقديم الدعم لهذه الجهود وهي تعدل تخطيط أمنها الداخلي ليتفق مع المتطلبات الأمنية الناشئة.

٤٩ - وكما أشرت في الفقرة ٢٧، فقد تلقيت رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر من الرئيس غباغبو والميسر، الرئيس كومباوري، يقترحان فيهما نشر وحدة عسكرية يصل قوامها إلى ٥٠٠ فرد من بوركينا فاسو لتنضم إلى البعثة، لفترة محدودة من ثلاثة أشهر. وأعترزم الرجوع إلى مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بتوصياتي في هذا الصدد، بما في ذلك عن حالة التحضيرات لتعزيز البعثة مؤقتاً بقوات وأصول من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، حسب الحاجة، عن طريق التعاون فيما بين البعثتين. وفي كلتا الحالتين، يلزم الحصول على إذن من مجلس الأمن.

٥٠ - وعقب إجراء الانتخابات، ستبقى أماننا تحديات حاسمة الأهمية تتصل بالجوانب التي لم تكتمل من اتفاق واغادوغو السياسي، ولا سيما الجوانب المتصلة بإعادة توحيد البلد على النحو الذي توخاه الاتفاق التكميلي الرابع. وهي تشمل نزع سلاح مقاتلي القوى الجديدة السابقين وتفكيك الميليشيات، وإعادة توحيد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية، وإعادة بسط إدارة الدولة بشكل فعال في جميع أنحاء البلد، وتحقيق مركزية الخزنة. وفي حين يشكل توقيع الرئيس غباغبو على مراسيم بشأن مواعمة رتب عناصر القوى الجديدة تطوراً إيجابياً، فما زال من الأهمية بمكان بذل جهود منسقة لمعالجة الشواغل العالقة المتصلة بإعادة التوحيد. وأشجع الأطراف الإيفوارية بقوة على مواصلة العمل بالتعاون فيما بينها من أجل إحراز المزيد من التقدم في معالجة هذه المسائل. وفي هذه الأثناء، أود أن أدعو الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى مواصلة توفير التمويل اللازم لمبادرة المشاريع الصغرى لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في كوت ديفوار. وينبغي أيضاً أن يستمر الشركاء الدوليون لعملية التيسير السياسية التي يقودها الرئيس كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، في توفير التمويل.

٥١ - وسيمهد تنظيم انتخابات ناجحة وسلمية في الربع الأول من عام ٢٠١٠ الطريق لرسم معالم انخراط الأمم المتحدة مستقبلاً في كوت ديفوار لتقديم الدعم لعملية بناء السلام والإنعاش. وفي هذا الصدد، تعترزم الأمانة العامة إفاد بعثة للتحقيق التقني إلى كوت ديفوار، عقب الانتخابات الرئاسية مباشرة. وستستأور مع الحكومة الجديدة المنتخبة بشأن دور الأمم المتحدة بعد الانتخابات، تماشياً مع ترتيبات تخطيط الانتقال التي بلغت مرحلة متقدمة،

وكذلك بشأن الترتيبات الملائمة لإنهاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وستعرض الخيارات في هذا الصدد في تقريرى المقبل. وفي غضون ذلك، أوصى مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٥٢ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرى لمثلى الخاص لكوت ديفوار، ولجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة، عسكريين وشرطة ومدنيين، لالتزامهم المستمر بدعم عملية السلام. كما أعرب عن امتنانى لميسر عملية السلام الإيفوارية، الرئيس كومباوري، رئيس بوركينافاسو، لما يبذله من جهود دؤوبة لتيسير العملية. وأخيراً، أتقدم بالشكر إلى جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، وإلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقى، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإنسانية والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، على ما قدمته من مساهمات هامة لاستعادة السلام والاستقرار في كوت ديفوار.

المرفق الأول

النقاط المرجعية ومؤشرات التقدم المحرز في المجالات الرئيسية لاتفاق واغادوغو واتفاقه التكميلي

النقاط المرجعية	مؤشرات التقدم	حالة التنفيذ
نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم/تفكيك الميليشيات	<ul style="list-style-type: none"> توصيف ٥ ٠٠٠ من عناصر القوى الجديدة وتجميعهم في أربعة مواقع في الشمال 	قيد الإنجاز جزئيا
	<ul style="list-style-type: none"> نشر ٨ ٠٠٠ من عناصر اللواء المختلط من الشرطة والدرك تحت إشراف مركز القيادة المتكاملة 	قيد الإنجاز جزئيا، ولكن ببطء
	<ul style="list-style-type: none"> تخزين مركز القيادة المتكاملة للأسلحة تحت إشراف القوات المحايدة توصيف جماعات الميليشيات وتفكيكها 	قيد الإنجاز جزئيا وقيد التفاوض جزئيا
	<ul style="list-style-type: none"> دفع مجموعة حوافز التسريح بقيمة ٥٠٠ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ١ ٠٠٠ دولار) للمقاتلين السابقين وعناصر الميليشيات السابقة 	أُنجز جزئيا
	<ul style="list-style-type: none"> دفع مجموعة حوافز التسريح بقيمة ٥٠٠ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ١ ٠٠٠ دولار) للمقاتلين السابقين وعناصر الميليشيات السابقة 	ما زال قيد التفاوض
الانتخابات	<ul style="list-style-type: none"> تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم إعادة إنشاء السجلات المدنية المفقودة أو المُلغاة توفير مركز القيادة المتكاملة للأمن أثناء العملية الانتخابية بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تجهيز البيانات ووضع القائمة المؤقتة للناخبين 	<ul style="list-style-type: none"> ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ - أُنجز ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩ - أُنجزت قيد الإنجاز مع حالات تأخير
	<ul style="list-style-type: none"> تقديم الترشيحات نشر القائمة النهائية للمرشحين تسوية الخلافات المتعلقة بتسجيل الناخبين 	<ul style="list-style-type: none"> آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ - أُنجز أُنجز أُنجز
	<ul style="list-style-type: none"> نشر قائمة الناخبين النهائية ورسم الخريطة الانتخابية الجديدة إصدار بطاقات الهوية الوطنية وبطاقات الناخبين وتوزيعها إعداد مواقع التصويت البالغ عددها ١٠ ٨١٨ موقعا، بما في ذلك نقل المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة إلى هذه المواقع الحملة الانتخابية 	<ul style="list-style-type: none"> تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ - أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠

النقاط المرجعية	مؤشرات التقدم	حالة التنفيذ
إعادة بسط سلطة الدولة كاملة	<ul style="list-style-type: none"> عملية الاقتراع وإعلان نتائج الانتخابات إعادة نشر السلطات المحلية على نحو فعال وكامل 	شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠١٠ قيد الإنجاز جزئيا
	<ul style="list-style-type: none"> نقل السلطة من قادة المناطق إلى السلطات المحلية تطبيق مركزية شؤون الخزنة في الشمال 	قيد الإنجاز جزئيا قيد الإنجاز جزئيا
	<ul style="list-style-type: none"> نشر وحدات الشرطة والدرك المختلطة في الشمال نشر قضاة وكتبة محاكم مدعومين بالشرطة القضائية، ينتظر منهم أن يقوموا بدور في البت في المنازعات الانتخابية والمسائل المتعلقة بالقانون المدني 	قيد الإنجاز جزئيا وقيد التفاوض جزئيا قيد الإنجاز جزئيا وقيد التفاوض جزئيا
	<ul style="list-style-type: none"> نشر موظفي السجون ومديريها نشر موظفين عموميين آخرين، بمن فيهم موظفو الوزارات التنفيذية 	قيد الإنجاز جزئيا وقيد التفاوض جزئيا قيد الإنجاز ولكن ببطء
بدء إصلاح القطاع الأمني	<ul style="list-style-type: none"> المفاوضات المتعلقة بقضايا إعادة التوحيد اعتماد جميع المراسيم ذات الصلة النازمة لإعادة توحيد الجيشين التشغيل الكامل لمركز القيادة المتكاملة إدماج عناصر القوى الجديدة الذين جندوا في عام ٢٠٠١ في صفوف الجيش الجديد 	قيد الإنجاز جزئيا أُحرز فيه تقدم ملموس قيد الإنجاز جزئيا ولكن ببطء قيد الإنجاز جزئيا
	<ul style="list-style-type: none"> نشر وحدات الشرطة والدرك المختلطة لكفالة أمن العملية الانتخابية 	ما زال في مرحلة التخطيط

المرفق الثاني

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة في
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضابط أركان	الجنود	الاجموع	وحدات الشرطة المشكلة الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	١٠			١٠	
إثيوبيا	٢			٢	
الأرجنتين					٣
الأردن	٧	١٢	١٠٤٩	١٠٦٨	٣٦٩ ١٢
إكوادور	٢			٢	
أوروغواي	٢			٢	٣
أوغندا		٢		٢	
أوكرانيا					٤
أيرلندا	٢			٢	
باراغواي	٨	٢		١٠	
باكستان	١٢	١١	١١٢٢	١١٤٥	١٢٥
البرازيل	٣	٣		٦	
بنغلاديش	١٤	١٠	٢٠٧١	٢٠٩٥	٢٥٠
بنن	٨	٨	٤٢٠	٤٣٦	٤٣
بوروندي					١٨
بولندا	٥			٥	
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٣			٣	
بيرو	٣			٣	
تركيا					١٥
تشاد	٣	١		٤	٢٦
توغو	٧	٦	٣٠٩	٣٢٢	١٧
تونس	٦	٤		١٠	
جمهورية أفريقيا الوسطى					٩
جمهورية تنزانيا المتحدة		٢		٢	
جمهورية كوريا	٢			٢	

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضابط أركان	الجنود	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
جمهورية مولدوفا	٤			٤	
جيبوتي				٥٠	
رواندا				٣	
رومانيا	٧			٧	
زامبيا	٢			٢	
زيمبابوي	١			١	
السلفادور	٣			٣	
السنغال	١٢	٦	٣٢١	٣٣٩	٤٧
سويسرا				٧	
صربيا	٣			٣	
الصين	٧			٧	
غانا	٦	٨	٥٣٤	٥٤٨	١٥
غواتيمالا	٥			٥	
غينيا	٣			٣	
فرنسا	٢	٨		١٠	١١
الفلبين	٤	٣		٧	
الكاميرون					٤٩
كندا					٤
مصر		١	١٧٥	١٧٦	
المغرب		٣	٧٢٣	٧٢٦	
ناميبيا	١			١	
نيجال	٣	١		٤	
النيجر	٥	٤	٣٨٢	٣٩١	٥٥
نيجيريا	٦			٦	
الهند	٨			٨	
اليمن	٨	١		٩	٣
المجموع	١٨٩	٩٦	٧ ١٠٦	٧ ٣٩١	٣٩٤
				(٩٦ - إناث)	(١٢ - إناث)

